غيش عميت (*)

«بيع الكتب (العربية) للفائزين بمناقصة شراء نفايات الورق»...

معطيات جديدة حول مصير المكتبات الفلسطينية التي نهبتها دولة إسرائيل عند قيامها

حوّل قيام دولة إسرائيل الفلسطينيين الذين بقوا في بلادهم، وليس في دولتهم، إلى «مشكلة» ولاء، لأنه بنظر الدولة – اليهودية كما تعرف نفسها – كانوا منذ لحظة تعريفها متهمين، غير يهود، مذنبين، طالما لم يثبت عكس ذلك. كما اعتبروا أقلية معادية تشكل خطرا على أمن الدولة: ولاؤهم كان موضع شك، تحدثوا بلغة غريبة، بيوتهم التي ظلت راسخة في مكانها كانت بمثابة مذكرة مستمرة لعشرات آلاف البيوت التي باتت أنقاضا. شكّل العرب تهديدا ولذلك يجب أن تتم تربيتهم من جديد بروح الفكر الاستعماري الذي يقتضي «هجوما عاما على الأقلية العربية». منذ العام ١٩٤٨ كانت كتابة الأدب العربي خاضعة لمراقبة جهاز الأمن العام (الشاباك) وعيون مكتب «المستشار للشؤون العربية». كما طولب مدراء المدارس العرب بالحصول على تصديق من مدراء الألوية في وزارة المعارف.

أقيمت في معظم وزارات الحكومة، في العام ١٩٤٩، أقسام وشعب خاصة تتولى الاهتمام بالسكان العرب. تم إيكال تربية الفلسطينيين إلى «قسم المعارف والثقافة الخاص بالعرب» في وزارة المعارف، حيث أقيم خصيصا في آذار ١٩٤٩ بهدف جعلهم حضاريين، وذلك وفق ما أشار إليه وزير المعارف آنذاك بن تسيون دينبورغ (دينور) في مستهل الجلسة الأولى لمجلس المعارف والثقافة الخاص بالعرب، «بواسطة زرع كل ما هو حسن وجميل ومفتخر وممتاز من التراث الروحاني من الأجيال السابقة ومن هذا الجيل، في صدور الجيل القادم» (أرشيف الدولة، ج – ٢٢٢٠/ ٥). لكن في نفس الوقت تم منع الفلسطينيين من العودة إلى حضارتهم وتم نفيهم من ماضيهم واعتبرت ذاكرتهم سلاحا خطيرا ولذلك من الضروري محاربتها (قد يثير لدينا اسم القسم الشعور بعدم الارتياح ولو بسبب

* باحث يدرس لنيل شهادة الدكتوراه في جامعة بئر السبع. المقال مترجم عن العبرية (ترجمة وجدان عثامنة).

الشكل التي تظهر أمامنا بواسطته «المشكلة» العربية، الأمر الذي يقتضي خلق إستراتيجيات عمل جديدة وشاملة). وضعت المناهج الدراسية للطلاب من قبل موظفين صهاينة في القدس. وفي تشرين الأول العام ١٩٥٥ عند الانتهاء من فحص امتحانات البجروت (التوجيهي) في اللغة العربية للطلبة العرب، تذمر يسرائيل بن زئيف، وهو المسؤول عن تعليم اللغة العربية في وزارة المعارف، من تدني مستوى أغلبية مواضيع الإنشاء واقترح حذف نوع من القصائد غير المفهومة للعرب واختيار قصائد مثل: «صدقياهو في السجن» و«بين أسدين» للشاعر يهودا ليف غوردون، «داود ملك إسرائيل» للشاعر ق. شابيرا، الملحمة الشعرية للشاعر تشرنيحوفسكي «عين دور»... إلخ... (أرشيف الدولة، غال- ١٢٢٣/ ٤). وهكذا تعاضد طمس المعالم مع العنف والمراقبة والأيديولوجيا لمحو كل ما تم شجبه ونفيه خارج الاقتصاد الإثنوقراطي للمجتمع الجديد.

كرست الحكومة والكنيست، في أواخر الأربعينيات وبداية الخمسينيات، تفكيرا جما لمشكلة «التعليم العربي»، فقد خصصت لجنة المعارف في الكنيست لهذا الموضوع جزءا ثابتا من جلساتها، لكن أعضاءها انشغلوا بقضيتين: تأهيل معلمين للمدارس العربية، وكتب الدراسة للطلاب العرب. كان أعضاء اللجنة متفقين على ضرورة مراقبة المعلمين والكتب على حد سواء وذلك لضمان ولائهم لدولة إسرائيل، لكنهم تخبطوا بالنسبة لمدى المراقبة، بالإضافة إلى صعوبة التسوية بين ضرورة وسائل التحكم والمراقبة، وبين التزامهم العلني بالسير قدما نحو المساواة بين جهاز التعليم اليهودي والعربي. وللمرة الثانية ظهر التناقض بين اليهودية والديمقراطية.

ولضمان الصبغة اليهودية للدولة لم يكن هناك مناص من تنفيذ وسائل القمع وتفضيل المصلحة الأمنية. ولمواصلة التشبث بالصورة الديمقراطية لدولة إسرائيل كان من الضروري نشر قيم المساواة وتكافؤ الفرص والحرية. وعلى النقيض من ذلك، كان تحقيق المساواة مشروطا بازدياد حدة وسائل القمع بشكل منهجي. وعمليا، لتزويد الفلسطينيين بالثقافة كان من الضروري بادئ ذي بدء اجتثاث حضارتهم وهويتهم. وتكشف جلسات لجنة المعارف في الكنيست هذه المعضلة: فمثلا، في مستهل جلسة عقدت في ٢٨ كانون الأول العام ١٩٤٩ قال دينور وزير المعارف إنه «بالنسبة للتعليم العربي، يجب علينا منح العرب تعليما يكونون من خلاله موالين للدولة. من الناحية الأخرى يجب علينا منحهم الشعور بالمساواة الكاملة» (أرشيف الدولة خ- ٤/ ٢٢). وصرح س. يزهار، عضو الكنيست من حزب مباي، بأنه يعارض كتب الدراسة المغرضة فمن منا لم يكتو من التجارب التي فرضتها علينا مثل هذه الكتب. إن نقد الكتب شيء يختلف عن كتابة الكتب للعرب... وبالطبع هنالك ضرورة لنقدها ومراقبتها لكن وبالرغم عن كل ذلك يجب أن لا نعطي للشعب العربي كتابا دراسيا ألفه أحد من أجله (المصدر نفسه).

وادعى عضو الكنيست إيدوف كوهين أن هذه هي فترة حاسمة لبلورة طباع الشعب العربي، لذا «يجب أن تكون هناك عين ساهرة للمراقبة، وإذا اقتضى الأمر، منع كتب معينة» (المصدر نفسه). بينما اقترح عضو الكنيست الياهو هكرملي «إلى أن يحين الوقت ويؤلفوا كتبا من وحينا تؤثر على السكان، من المحبذ تدريسهم بكتاب ترجم إلى العربية- التوراة» (المصدر نفسه).

استمر النقاش في جلسة أخرى في ١٤ كانون الثاني ١٩٥٠. واقترح عضو الكنيست أبراهام المليح فحص ولاء جميع المعلمين العرب في دولة إسرائيل، لأن العرب لن يكونوا «لنا» أبدا. «كما أود أن يتم فحص الكتب الدراسية التي يدرسونها في المدارس. علينا أن نفحص إذا ما زالوا يدرّسون بتلك الكتب التي اعتبرت فيها بلاد إسرائيل سورية الجنوبية أو مصر الشمالية».

لن يكون العرب «لنا»: أعتقد أن هذه الأقوال تعبر بشكل حقيقي عن الرأي العام الذي ساد في اللجنة وفي وزارات الحكومة أيضا، التي أمليت سياستها كليا من قبل المصلحة الأمنية بهدف تعزيز الاستيطان اليهودي في البلاد، حيث شملت استعمال تقنيات مراقبة مختلفة ووسائل احتيال سلطوية، خصصت جميعها لضمان سلوك سياسي قويم وأنواع شتى من الطاعة والتعاون. لذا، فان المعلمين في المدارس العربية، وفق ما كتبه في نيسان ١٩٤٩ ي. أ. بلوم، وهو المفتش الأول للمعارف العربية في وزارة المعارف، إلى قائد الحكم العسكري «يجب أن يكونوا مندوبينا وأن يتفوقوا على الآخرين. يجب أن يعرفوا اللغة العربية بشكل كاف، ليس للاستعانة في التعليم، وإنما للوقوف بالمرصاد» (أرشيف الدولة، غال ٤/ ٢٩٢١). بعد ذلك بخمس سنوات كتب شموئيل سلمون، مدير قسم المعارف والثقافة العربية في وزارة المعارف، تقريرا شاملا حول التعليم العربي، ادعى فيه أن المعلمين العرب الذين يبثون العداء لإسرائيل جهارا هم قلة، وذلك ليس لولائهم بل لخوفهم أن تنكشف حقيقتهم. لا تجري في المدارس دعاية ضد الدولة علنا، لكن الدعاية مستمرة بالانتشار في القرى، في البيوت، في الاجتماعات وفي المساجد و«هي تزرع بذور الكراهية للدولة».

اقترح سلمون إقامة مراكز ثقافية للعرب في أماكن مختلفة في البلاد حيث يتم إقناعهم من خلالها «بالمصداقية التامة في إعادة بلاد إسرائيل للشعب اليهودي». كما أن مراكز الشعب العربي ونتاجه الثقافي ليست هنا، بل هي في مكان آخر، وإن اليهود سوف يحاربون حتى الشخص الأخير من أجل بلادهم، وإنه في هذه الحرب ستتم إبادة العرب في دولة إسرائيل، وأنهم سينعمون بالرخاء المادي والروحاني إذا ما التزموا موقفا ايجابيا إزاء الدولة (أرشيف الدولة ف- ٦٨٩/ ٢). وطيلة تلك الفترة واصلت كتب دراسية فلسطينية تم جمعها خلال حرب ١٩٤٨ وما بعد ذلك، بالتكدس في مخازن وزارة المعارف.

الكتب التي صودرت

خصصت في مدن يافا، حيفا، الناصرة والقدس، بعد قيام الدولة فورا، مخازن تم فيها حفظ ما يقارب ٤٠٠٠٠ كتاب، معظمها كتب دراسية تم جمعها من مؤسسات تربوية ومن مدارس عربية أثناء حرب ١٩٤٨. تم وضع الكتب تحت إشراف قسم المعارف والثقافة العربية في وزارة المعارف وتحت إشراف موظفين وبيروقراطيين، قذفتهم أمواج التاريخ إلى الشاطئ في لحظة معينة: شموئيل سلمون، نائبه دافيد دويك، نائب المدير العام لوزارة المعارف ي. ل. بن أور، محاسبون، أمناء مستودعات، موظفو وزارة المالية، مراقب الدولة ومحققو شرطة إسرائيل. هؤلاء جميعا، خدم للدولة، لم يحملوا أسماء ولم يخطر ببالهم ذات مرة أنه سيأتي يوم وينفض أحد الغبار عن أسمائهم. وبالرغم عن ذلك، تم استئجار مبان ووضع رفوف وتعيين موظفين عملوا على تصنيف الكتب وبيعها كما سنشهد لاحقا.

أصدر الحاكم العسكري في يافا، مئير لنيادو، في ١٥ من آب ١٩٤٨ ، أمرا مفاده منع نهب الكتب وإخراجها من المدينة. وكتبت صحيفة «عل همشمار» في مقال لها في ١/ ٩/ ١٩٤٨ ما يلي: يمنع إخراج أي كتاب عربي خارج محيط يافا. تقوم لجنة تم تعيينها من قبل وزير الأقليات برئاسة الدكتور يسرائيل بن زئيف، الخبير في الأدب والتاريخ العربي بجمع جميع الكتب العربية في يافا في مكان واحد في المدينة. كل من بحوزته أي كتاب كان، عليه إعلام مكاتب الحاكم كي يأتي المسؤولون لأخذه.

تم وضع الكتب التي جمعت في يافا في مكتبة أقيمت في جباليا (غفعات هعلياه حاليا) وذلك خصيصا لهذا الغرض. وفي ١٨ من شهر أيار في تلك السنة قدم دافيد بن غوريون لزيارة يافا للوقوف عن كثب على وضع المدينة التي كان «الإيتسل» قد احتلها منذ ثلاثة أسابيع، وقد خلت تقريبا من سكانها العرب. كتب بن غوريون في يومياته باللهجة الساخرة التي ميزت كتاباته حول موضوع طرد العرب: «سافرت إلى يافا، المدينة شبه خالية، هنا وهناك عربي يعتمر طربوشا. الميناء خال لكن المخازن مليئة. . . . لم أستطع أن أفهم: كيف ترك سكان يافا هذه المدينة؟». وحول رأيه بالنسبة لمستقبل يافا، قال بعد شهر تقريبا، في ١٦ من شهر حزيران: «يجب علينا استيطان يافا. الحرب هي حرب، لم نرد الحرب. تل أبيب لم تحارب يافا، بل يافا هي التي حاربت تل أبيب. يجب أن لا يتكرر الأمر. لن نكون نزيهين وحمقى في آن واحد. إن إعادة العرب إلى يافا ليست عدلا بل حماقة» (٥٢٥). وفي ٩ كانون الأول عاد إلى يافا مرة أخرى وهذه المرة اصطحبه مضيفوه إلى مخزن الكتب. وكتب بن غوريون في يومياته: «زرت بصحبة ساسون المكتبة العربية التابعة لدولة إسرائيل في يافا. لقد جمعوا عشرات آلاف الكتب العربية. يعمل هناك تسيمح و(دكتور شاؤول) بن زئيف. لم يصنفوا ولم يسجلوا الكتب بعد. إنهم مستمرون في الجمع» (المصدر نفسه، ٨٧١). كان مستقبل الكتب متعلقا بمصير السكان العرب في المدينة.

خصصت وزارة المالية لمخازن الكتب ميزانية وعلى ما يبدو أنها كانت شحيحة جدا، ففي الفترة ما بين ١٩٥٣ و١٩٥٨ تذمر سلمون من أن الميزانية المخصصة «للمكتبة العربية»- وهذا هو الاسم الشامل لمخازن الكتب- غير كافية وفي أعقاب ذلك ادعى أنه قد لحق بها ضرر، لذا فسيقل الربح الذي يمكن جنايته منها. تم تشغيل أمين مستودع وثلاثة موظفين للمخازن الأربعة. كشف وضع الكتب الفوضى في المكتبة، خليط عجيب من النظام والفوضى. وفي نفس الوقت، سببت الكتب مشاكل عويصة لقسم المعارف والثقافة العربية بسبب «مشكلة التعليم العربي». وفي ٣٠ نيسان ١٩٥٣ كتب دويك لسلمون حول انطباعاته من جولة قام بها في مخزن الكتب العربية في القدس:

وقفت عن كثب، خلال جولتي في مخزن الكتب المذكور آنفا، على الكم الهائل من كتب الدراسة والقراءة العربية الموجودة في مخزننا المؤقت في القدس. تم رزم قسم كبير من الكتب وتعريفها حسب مضمونها. قسم آخر لم يعد ولم يصنف بعد. . . . لا شك في أنه يجب فحص هذه الكتب من ناحية المضمون والفائدة التي ستعود بها على مشروع التعليم العربي، وأعتقد أن لديك معلومات حول

وطولب وزير المعارف، بعد ذلك بشهر، بالإدلاء برأيه عما يدور في المكتبة العربية، فكتب: «تبين أن قسما كبيرا من الكتب غير صالح للاستعمال في المدارس وسنضطر لأن نقرر ما نفعله به، هل نبيعه لتجار الكتب أم لمصانع الورق» (المصدر نفسه).

وفي غضون ذلك، حدثت في مخازن الكتب أشياء أخرى. وفي كانون الأول العام ١٩٥٤ أخبر دويك سلمون، أنه نظرا لعدم وجود رفوف فقد اضطر لوضع قسم من الكتب في مخزن يافا على المصطبة حيث أن «قسما كبيرا منها مصنوع من الاسمنت غير النظيف وربما مخلوط بالزفت، وإذا وضعنا عليها الكتب أو سقطت عليها فإنها تتسخ بسرعة وتفقد قيمتها» (المصدر نفسه). وفي نفس الوقت جرت محاولات أولى لإقامة «صندوق الكتاب العربي»، وهو مشروع مشترك لوزارة المعارف، اللجنة العاملة للهستدروت الصهيونية، الجامعة العبرية ودار النشر «عام عوفيد».

هذا الموضوع (أرشيف الدولة، غال- ١٤٢٩/ ٥).

تقرر بيع الكتب، في أواخر ١٩٤٨. كان ذلك إجراء يحمل نمطا مميزا: بيعت الكتب، التي تم أخذها إبان الحرب وفي أعقابها من المدارس العربية، مجددا للفلسطينيين الذين بقوا في البلاد بعد أن تم فحص مضمونها والمصادقة عليه من قبل موظفي وزارة المعارف، أي بعد أن أضحت «معلوماتهم» هي «معلوماتنا»حول ما يدور في حضارتهم. بيع قسم من الكتب إلى المدارس العربية مباشرة وتم عرض قسم آخر منها للجمهور ضمن مزادات علنية أجرتها وزارة المعارف من حين إلى آخر في المدن الكبرى. وقد زار حنا أبو حنا، وهو أديب، شاعر ومرب فلسطيني من مواليد قرية الرينة المحاذية للناصرة، أحد المزادات، حيث قال: «في بداية الستينيات، سمعت أن وزارة المعارف ستقيم مزادا كبيرا لبيع الكتب التي عثر عليها في أماكن شتى. كان ذلك في حيفا، في مخزن كبير في شارع اللنبي. ذهب كل شخص أراد الشراء وأنا ذهبت إلى هناك أيضا. كانت هناك كتب تربوية على الأخص، لكن هناك كتب أخرى، جميعها باللغة العربية. كان أحد الكتب التي اشتريتها للدكتور محمد يوسف نجيب، حيث كان معلما وامتلك مكتبة كبيرة. لقد كان اسمه مدونا على الغلاف الداخلي. أعرف نجيب. ففي ذلك الوقت كان يدرّس في الجامعة الأميركية في بيروت. وبعد أن اشتريت الكتاب بعثت به إليه في بيروت عن طريق صديق أميركي سكن في أوروبا». وعلى حد أقوال حنا أبو حنا، فإنه بالرغم عن أن نجيب لم يكن في فلسطين العام ١٩٤٨- ترعرع في المجدل (طرد سكانها في بداية الخمسينيات بعد الحرب بزمن قصير وهدمت القرية عن بكرة أبيها، اليوم أشكلون)- وترك البلاد قبل نشوب المعارك، فقد وصل إلى مسامعه خبر الكتب التي أخذت من بيته. وبعد أن وصله الكتاب بعث لي برسالة كتب فيها أن سرقة الكتب هي جزء من النكبة، وأن هذا الحدث يرمز بشكل أو بآخر إلى النكبة بمفهومها الثقافي.

عاد بيع الكتب التي نهبت بالمال إلى خزينة الدولة: ففي أيار ١٩٥٤ كتب نائب المدير العام لوزارة المعارف، ي. ل. بن أور، إلى المسؤول عن الميزانيات في وزارة المالية: «في الفترة الواقعة بين ١٩٤٩- ١٩٥٠، حصلنا من القيم على أملاك الغائبين ومن مصادر أخرى على عدد كبير من الكتب معظمها كتب دراسية عربية. إننا نبيع هذه الكتب للمدارس» (المصدر نفسه). وذكر بن أور في كتابه تفاصيل إيرادات بيع كتب الدراسة: في الفترة الواقعة بين ١٩٤٩- ١٩٥٤ وصلت إيرادات البيع إلى ١٧٣٦٠ ليرة إسرائيلية، أي ما يعادل ٢١٠ آلاف شيكل تقريبا في أيامنا.

ونظرا لهذه المبالغ وإزاء المتاعب المتعلقة بتصنيف الكتب وبيعها، طلب بن أور من وزارة المالية زيادة ميزانية المكتبة العربية بمبلغ ٢٠٠٠ ليرة إسرائيلية سنويا. رفضت وزارة المالية الاستجابة لهذا الطلب: «نحن بصدد تقليص ميزانيات جميع الوزارات بما في ذلك مكتبكم»... هكذا كان رد المسؤول عن الميزانيات لبن أور في منتصف حزيران العام ١٩٥٤. «لن يكون ذلك منطقيا إضافة عاملين إلى عمل تم انجازه حتى الآن من قبل طاقم العاملين الموجود. نحن على قناعة تامة أنكم ستجدون إمكانية لمواصلة العمل كما يجب وكيفما كان جاريا حتى الآن» (المصدر نفسه).

ونظرا للظروف التي سادت آنذاك، كان من الصعب مواصلة العمل كما يجب. في بداية الخمسينيات كانت هناك عراقيل كثيرة شوشت بشكل لا يمكن إصلاحه عمل المكتبة العربية، فنظرا لنقص الأيدي

العاملة، كانت هناك صعوبات في تصنيف الكتب والعناية بها. فطيلة ذلك الوقت، وصل المزيد من الكتب ولم يكن هناك متسع لتخزينها. تم نقل الكتب من مخزن إلى آخر دون تدوين أو مراقبة. ولعدم توفر قائمة بالموجودات تعذرت متابعة مسار الكتب التي بيعت للمدارس العربية وتدوينها بشكل منظم.

تم عد المخزون من حين إلى آخر، وأشارت نتيجة العد إلى نواقص مثيرة للقلق، بالإضافة إلى أن موظفي المكتبة هم الذين حددوا أسعار الكتب وفي أغلب الأحيان حددوها بشكل تعسفي دون استشارة أحد. اعتقد سلمون وبن أور أنهما لا يملكان المعلومات الكافية التي تمكنهما من تقويم الكتب بشكل صحيح. لم يلحق الضرر بخزينة المالية فقط جراء ذلك، بل وصلت من حين إلى آخر شكاوى من مستهلكين عرب يعربون فيها عن سخطهم من البلبلة وانعدام توحيد الأسعار. وفي تشرين الثاني العام ١٩٥٣ وصل الأمر إلى الشك بوجود أعمال جنائية، وطلب بن أور مساعدة شرطة إسرائيل: «لدينا تخوف كبير»، هكذا كتب بن أور إلى شعبة التحقيق في القيادة القطرية. وأضاف «هناك أعمال ارتكبت بحق أملاك وزارة المعارف وذلك من قبل موظفين ومعلمين، تشتم منها رائحة المخالفات الجنائية. نطلب منكم أن تبعثوا لنا بمندوب من طرفكم كي يتلقى التفاصيل ويباشر التحقيق. . .» (المصدر نفسه). استمر تحقيق الشرطة عدة أشهر وفي منتصف آذار العام ١٩٥٤ أخبر ي. كاوفمان – محقق رئيسي في القسم الجنائي – بن أور عن انتهاء التحقيق. «أظهر التحقيق أن حنا خازن تولى إدارة المخزن وأنه استعان أحيانا بالمعلم سليم توفيق. باع هذا المعلم الكتب بالسعر العادي دون أن يدرك أن ثمنها سيتغير وبعد أن علم بأمر التغيير توقف عن البيع. غيّر هذا المعلم تاريخ البيع بدافع النية الحسنة، لأنه لم يشأ أن يظهر سعران مختلفان في نفس اليوم. لم يجن أحد فائدة من التغيير ولا كان بالإمكان خداع شخص ما بالتزييف» (المصدر نفسه). ولانعدام تهمة جنائية، قرر المحققون اختزان المادة.

وإن لم تكن هناك تهمة جنائية، فقد سادت المخازن فوضى عارمة لم تغب عن عيون مراقب الدولة. ففي بداية العام ١٩٥٤ جرت سلسلة مكاتبات بينه وبين مدير قسم المعارف والثقافة العربية ونائب مدير عام وزارة المعارف، طالب فيها مراقب الدولة بترتيب المخازن وإخضاعها إلى قواعد الإدارة السليمة. وأسفر الكشف، الذي أجراه رجاله في مخازن الكتب، عن نتائج مقلقة للغاية وفي إثرها طالب المراقب في كتاب أرسله إلى بن أور في شباط العام ١٩٥٤ بتلقي إجابات، حيث سأل: «كيف يمكن أنه بين الأعوام ١٩٤٩-١٩٥٤، تم تحديد أسعار الكتب حسب قائمة أسعار تم تحديدها في فترة حكم الانتداب، وفي تشرين الأول العام ١٩٥٣ فقط أصدر المسؤول عن المخازن لائحة أسعار جديدة؟ كيف حدث أنه بعد تحديد لائحة الأسعار الجديدة تم بيع المزيد من الكتب وفق الأسعار الرخيصة السابقة؟». أما فيما يتعلق بالمخزن في القدس، فقد تذمر من عدم وجود قائمة مفصلة بالكتب التي تم نقلها إلى المكتبة القومية، وكذلك الأمر في المكتبة التابعة لدار المعلمين العرب في يافا، حيث عثر هناك على زهاء ٤٠٠٠ كتاب ولا يوجد هناك تسجيل بمخزون الكتب كما يجب، وكذلك الأمر «بالنسبة لآلاف الكتب المخزونة في مدرسة حسن عرفة في يافا والتي لم يتم إحصاؤها وتصنيفها حتى الآن».

في ٩ من شهر آذار رد بن أور على ادعاءات المراقب بشكل مفصل:

إن تسلسل الأحداث ليس كما وصفتم. القصة هي كما يلي: في نهاية العام ١٩٤٨ تقريبا، تم نقل مخزن كتب من حيفا إلينا، حيث تركه من شغل منصب المفتش اللوائي في الشمال. استلمت المخزن لكنني لم أستطع أن أفحص ما إذا كانت محتوياته تتلاءم مع القوائم التي كتبها هؤلاء الذين سلّموا المخزن وإنني لا أذكر الآن تماما من كانوا بالضبط. بدأت أبيع كتبا من هذا المخزن لمدرسة عربية تم افتتاحها في حيفا. بعد ذلك واصلنا البيع من نفس المخزن أيضا لمدارس أخرى في الجليل. ومع مرور الوقت، أي في العام ١٩٤٩، باشروا في حيفا ومحيطها، وخاصة الدكتور بن زئيف، بجمع الكتب العربية والأجنبية من الحوانيت والبيوت المهجورة. تم جمع هذه الكتب في «البيت الأخضر» في يافا ومن هذه الكتب أنشأ الدكتور بن زئيف المكتبة العربية برعاية وزارة الأقليات وبعد ذلك وزارة المعارف. بعد ذلك، في منتصف العام ١٩٤٩، نقل القيم إلينا جميع الكتب التي كانت موجودة في مخزنه بيافا ونحن بدورنا نقلناها إلى المخازن في «البيت الأخضر». ونتيجة لذلك امتلأت مخازن البيت الأخضر وعجت بالكتب ولم تكن هناك إمكانية لتصنيفها بشكل عاجل وذلك لضيق المكان. كتب أخرى أضيفت إلى هذه الكتب، كنت قد أخذتها من بئر السبع ومن المجدل- أشكلون ومناطق أخرى أيضا. وفي نهاية الأمر نقلت من مخزن يافا إلى القدس وذلك في نهاية العام ١٩٥١ (المصدر نفسه).

وتطرق بن أور في سياق كتابه إلى جميع ادعاءات المراقب، وادعى أنه لم يتم البيع وفق لائحة الأسعار التي وضعتها سلطات الانتداب، أما عملية رفع الأسعار فاستمرت طيلة الوقت بشكل تدريجي. كشف

عد المخزون عن نقص كمية كبيرة من الكتب في مخزن حيفا، لكن ذلك يمكن نسبه إلى النقص في الأيدي العاملة. وأخيرا، بالنسبة لشكوى المراقب على أن بيع الكتب أسند لبائع عربي، كتب بن أور: «أسندنا بيع الكتب للمفتش العربي لأنه لم يكن هناك أحد يمكن إسناد هذه المهمة إليه» (المصدر نفسه).

أجرى موظفو مكتب مراقب الدولة كشفا إضافيا على المخازن في ربيع العام ١٩٥٤، وتبين لهم انه منذ كانون الأول العام ١٩٥٣ طرأ تغيير نحو الأسوأ على قضية العناية بالكتب، «وذلك لأن العناية بأكملها (أي تولي أمور المخزن في القدس ونقل الكتب إلى حيفا، استلامها، تسجيلها، تخزينها وبيعها هناك) أسندت إلى عامل واحد، لا رقابة عليه من إدارة الوزارة» (المصدر نفسه). نبع سخط المراقب من عدم وجود حل لقضية تحديد الأسعار وتوحيدها: فمثلا، بيع كتاب «مختارات جورجي زيدان» في ١٨/ ١٢/ ١٩٥٣ بـ ١ر٢٥٠ ليرة وبعد ذلك بشهر بـ ٠ر٦٥٠ ليرة فقط. «بما أن المقصود هنا، هو أملاك كثيرة»، وقع المراقب كتابه، «فمن الضروري، حسب رأينا، أن تولوا إصلاح العيوب التي اشرنا إليها في هذا التقرير، اهتماما خاصا» (المصدر نفسه).

وطولب وزير المعارف، بعد ذلك بشهر، بالإدلاء برأيه عما يدور في المكتبة العربية، فكتب: «تبين أن قسما كبيرا من الكتب غير صالح للاستعمال في المدارس وسنضطر لأن نقرر ما نفعله به، هل نبيعه لتجار الكتب أم لمصانع الورق» (المصدر نفسه).

وفي غضون ذلك، حدثت في مخازن الكتب أشياء أخرى. وفي كانون الأول العام ١٩٥٤ أخبر دويك سلمون، أنه نظرا لعدم وجود رفوف فقد اضطر لوضع قسم من الكتب في مخزن يافا على المصطبة حيث أن «قسما كبيرا منها مصنوع من الاسمنت غير النظيف وربما مخلوط بالزفت، وإذا وضعنا عليها الكتب أو سقطت عليها فإنها تتسخ بسرعة وتفقد قيمتها» (المصدر نفسه). وفي نفس الوقت جرت محاولات أولى لإقامة «صندوق الكتاب العربي»، وهو مشروع مشترك لوزارة المعارف، اللجنة العاملة للهستدروت الصهيونية، الجامعة العبرية ودار النشر «عام عوفيد». تم تخصيص هذا الصندوق لسد النقص في كتب الدراسة العربية وفي نفس الوقت لمساعدة الفلسطينيين سكان البلاد في موضوع التعليم.

تتجلى أهداف هذا الصندوق في النظام الداخلي الذي تمت صياغته في أيار العام ١٩٥٥: «نشر كتب باللغة العربية على مختلف أنواعها، كتب تعليمية، قراءة ومطالعة، بلغة المصدر ومترجمة، للتلميذ والفتى، للمعلم ولكل شخص مثقف، للفلاح والعامل، وفق الحاجات التعليمية والثقافية لمواطني الدولة الناطقين بالعربية، نشر مجلات تربوية وثقافية باللغة العربية، تشجيع ذوي القدرات والميول في صفوف المعلمين في المدارس العربية وفي صفوف الأشخاص الآخرين على تأليف وترجمة الكتب وفق برنامج عمل الصندوق» (أرشيف الدولة، غال- ١٢٢٣/ ٤).

سار عمل الصندوق، في السنوات التي تلت ذلك، بشكل بطيء، وفي الفترة الواقعة بين ١٩٥٥- ١٩٦٠ نشر الصندوق عددا قليلا من الكتب الدراسية وكتابا أو كتابين من الأدب القصصي والشعري (كتاب بن أور إلى وزير المعارف، في ٨ كانون الثاني العام ١٩٦١، المصدر نفسه). في كانون الثاني العام ١٩٦١ اقترن اسم الصندوق بما يشبه الفضيحة: فحسب رأي المستشار للشؤون العربية في مكتب رئيس الحكومة، فشل الصندوق في مهمته عندما قرر نشر كتاب «أنا أحيا» (لليلى بعلبكي)، حيث شمل الكتاب أقوالا معادية لليهود. فمثلا، في صفحة ٢٥٨، كتبت المؤلفة «يتحرك وينمو جنين في بطن جارتنا اليهودية القذرة»، وفي الصفحات ٣٠٤- ٣٠٦ تتخيل الكاتبة حملها المرتقب حيث تقول: «إذا تحقق حلمي وكان لي ولد، هل سيرضى أن نعده للحرب ضد اليهود بدل الحرب ضد الشيوعية؟» (المصدر نفسه). وفي أعقاب هذا الحدث استقال سلمون من وظيفته في إدارة الصندوق.

وفي كانون الأول العام ١٩٥٥ أبدى رئيس الدولة، إسحق بن تسفي، اهتمامه بالحصول على المعجم العربي «البستان». نقل مكتب نائب وزير المعارف الطلب إلى قسم المعارف والثقافة العربية (أرشيف الدولة، غال- ١٤٢٩/ ٥). نالت مؤسسات أخرى نصيبا من الغنيمة: فقد شكر مدير كلية إعداد المعلمين الدينية الرسمية للمعلمات ومعلمات الروضات في حزيران ١٩٥٧ وزارة المعارف على تبرعها بعدد كبير من الكتب للكلية. ومن حين إلى آخر أبدى قسم علوم الشرق في المكتبة القومية والجامعية اهتماما بالكتب التي تبقت في المكتبة العربية. وفي شباط العام ١٩٥٧ نقل مدير القسم، الدكتور إيلي اشتور، إلى ي. ل. بن أور قائمة تحوي ١١١ كتابا يود القسم استلامها. وبعد ذلك بعدة أسابيع، طلب بن أور إذنا من المحاسب العام في وزارة المالية بنقل الكتب. صادق المحاسب الرئيسي على إعادة الكتب شرط أن يتم تسجيل الكتب في قائمة محتويات المكتبة. وبعد مرور وقت معين، أخبر بن أور مدير المكتبة القومية عن استيفاء الإجراء: طلب أن يبعثوا إليه بمندوب مخول بالتوقيع على استلام الكتب وأضاف أنه من المحبذ أن تتم الزيارة أيام الأحد

كما ذكر آنفا، ففي تشرين الثاني العام ١٩٥٤ اقترحت إمكانية تقضي بأنه لا بد من إبادة قسم من الكتب الموجودة في مخازن المكتبة العربية. وفي السنوات التي تلت ذلك، أخذت الفكرة تتبلور نظرا للظروف: ففي مخازن المكتبة بقيت عشرات آلاف الكتب التي لم يعرها الفلسطينيون اهتماما. كلفت صيانة هذه المخازن خزينة الدولة أموالا طائلة، بينما أخذت الإيرادات من بيع الكتب بالنقصان تدريجيا. أضف إلى أن الكتب لم تكن ملكا لأحد (بعكس التخبط والشكوك اللذين رافقا نهب الكتب في القدس على يد عاملي المكتبة القومية، كان خطاب عاملي المكتبة العربية خاليا من أي مبرر). وفي نهاية الأمر، تم منع بيع قسم من الكتب لأسباب تربوية وأمنية.

أو الثلاثاء أو الأربعاء (المصدر نفسه).

تعرضت المكتبة العربية في العام ١٩٥٥ إلى مصاب آخر، وهذه المرة بسبب نقل مخزن الكتب العربية في حيفا من شارع مئير إلى شارع هبنكيم. ويستشف من المكاتبات المحفوظة في أرشيف الدولة، أنه في ٢٣ حزيران طلب دويك من أمين المستودع الرئيسي في وزارة المعارف، تزويد المكتبة العربية بعامل ليساعد في ترتيب المخزن وذلك لمدة ٤- ٦ أيام. وعلى ما يبدو فان نقل الكتب قد تم في الغد إذ أنه في ٢٦ من حزيران أخبر دويك سلمون عن فشل عملية النقل: «تم نقل الكتب بشكل عاجل وغير منظم وأعطيت لنا غرفة صغيرة جدا على السطح. تم إدخال المخزون إلى هذه الغرفة بشكل فوضوي، وينبغي ترتيبه من جديد... نتيجة لهذا النقل فإننا لا نستطيع أن نكون مسؤولين عن أية مادة في المخزن، لأن العتالين قاموا بإلقاء رزم الكتب التي تفككت، فتبعثرت الكتب في كل ناحية وكان من الضروري جمعها ورفعها إلى الطابق الرابع حيث يقع المخزن الجديد. كان لدينا سلم جديد وقد اختفى»... (المصدر نفسه).

أنكر مدير وزارة المعارف في حيفا، رفائيلي، وهو الذي كان مسؤولا بحكم وظيفته عن النقل، التهم الموجهة إليه، وادعى أن ظروف النقل كانت غير مريحة قطّ، فقد انصرف العتالون في نهاية اليوم الأول ولم يعودوا إلى العمل في الغد. كما أن السيد دويك غادر حيفا في الساعة الثانية من بعد الظهر كي يعود إلى القدس دون أن يأخذ بعين الاعتبار وضعية العمل. وفي اليوم الثالث لم يأت مطلقا. بالنسبة للسلم، فقد تم إعطاؤه إلى عمال المجلس الوطني للطرق وذلك أثناء ترتيب الرفوف، حيث وعدوا بإعادة سلم صغير مكانه. وأضاف رفائيلي «خلاصة الأمر، لقد عملت كل ما بوسعي أثناء نقل الكتب، بذلت جهدا كبيرا في هذين اليومين. حافظت على أملاك دولة إسرائيل أكثر مما لو كانت أملاكي وصحتي. وفّرت للدولة في هذا النقل ١١٠ ليرات إسرائيلية تقريبا... ماذا كان يتوجب علي فعله ولم أفعله؟» (المصدر نفسه).

كما ذكر آنفا، ففي تشرين الثاني العام ١٩٥٤ اقترحت إمكانية تقضي بأنه لا بد من إبادة قسم من الكتب الموجودة في مخازن المكتبة العربية. وفي السنوات التي تلت ذلك، أخذت الفكرة تتبلور نظرا للظروف: ففي مخازن المكتبة بقيت عشرات آلاف الكتب التي لم يعرها الفلسطينيون اهتماما. كلفت صيانة هذه المخازن خزينة الدولة أموالا طائلة، بينما أخذت الإيرادات من بيع الكتب بالنقصان تدريجيا. أضف إلى أن الكتب لم تكن ملكا لأحد (بعكس التخبط والشكوك اللذين رافقا نهب الكتب في القدس على يد عاملي المكتبة القومية، كان خطاب عاملي المكتبة العربية خاليا من أي مبرر). وفي نهاية الأمر، تم منع بيع قسم من الكتب لأسباب تربوية وأمنية.

ومن الجدير اقتباس محضر الجلسة الآتية والتي عقدت في نيسان العام ١٩٥٧ بإسهاب، «جلسة حول إبادة كتب عربية وصلت إلى وزارة المعارف عند قيام الدولة والتي تباع حاليا إلى المدارس العربية في البلاد»:

بما أن مفتشي اللغة العربية في المدارس: السيد سلمون- مدير قسم المعارف العربية، السيد ميخائيل مراد- مفتش، السيد س. شماي - مفتش، قد وقعوا على قائمة الكتب غير الملائمة للاستعمال في المدارس العربية حسب رأيهم، وقسم من هذه الكتب يحوي مادة معادية للدولة وتوزيعها أو بيعها في الأسواق قد يسبب ضررا للدولة... الكتب مدونة في سجل المخزون التابع لقسم المعارف العربية وذلك دون ذكر القيمة المالية. القوائم موقعة من قبل المفتشين... تشمل ٢٣٠٠٤ كتب في مكتبنا في تل أبيب، كذلك

أعتقد انه من الخطأ الافتراض أنه لم يكن للكتب أصحاب، ولذا كان بالإمكان إبادتها. عمليا، العكس هو الصحيح: لإبادة كتب الفلسطينيين، كان من الضروري بناء خطاب بيروقراطي وإداري خال من البشر، ففي نهاية المطاف اشترك في النقاش حول مصير الكتب الفلسطينية ومهامها يهود فقط. خصص هذا النقاش لخلق الحدود المفهومة ضمنا للجماعة اليهودية مجددا. كان هذا النقاش جزءا من الخطاب السلطوي وليس جزءا من الخطاب العام. أضف إلى ذلك الارتداع وحتى الصدمة التي قد نشعر بها إزاء إبادة الكتب. إن الكتب هي تعبير للشعور الإنساني، فبدون الكتب يصمت التاريخ، ويصاب النتاج الفني والأدبي بالشلل، ويتجمد الفكر في مكانه، ويتشوه العلم، ويخيل أن الروح الإنسانية ترزح تحت وطأة هجوم. فإذا كانت الكتب قناة الحضارة، فان المساس بها يعني العودة إلى البربرية.

يوجد ٣٣١١ كتابا في مكتبنا في حيفا. تقرر بيع الكتب كنفايات ورق للفائزين بمناقصة لشراء نفايات الورق. يتم البيع في تل أبيب بمساعدة السيد بيرغر وفي حيفا بمساعدة السيد رفائيلي وذلك وفق تعليمات المحاسب العام. يرافق عملية نقل الكتب موظف من قسم المعارف العربية ويحضر عملية طحن الكتب كي يضمن عدم إخراجها للسوق» (المصدر نفسه).

وقع على هذا القرار موظفو وزارة المعارف: مدير قسم التزويد والخدمات، الأمين الرئيسي للمستودع ومدير فرع التزويد المكتبي.

أعتقد انه من الخطأ الافتراض أنه لم يكن للكتب أصحاب، ولذا كان بالإمكان إبادتها. عمليا، العكس هو الصحيح: لإبادة كتب الفلسطينيين، كان من الضروري بناء خطاب بيروقراطي وإداري خال من البشر، ففي نهاية المطاف اشترك في النقاش حول مصير الكتب الفلسطينية ومهامها يهود فقط. خصص هذا النقاش لخلق الحدود المفهومة ضمنا للجماعة اليهودية مجددا. كان هذا النقاش جزءا من الخطاب السلطوي وليس جزءا من الخطاب العام. أضف إلى ذلك الارتداع وحتى الصدمة التي قد نشعر بها إزاء إبادة الكتب. إن الكتب هي تعبير للشعور الإنساني، فبدون الكتب يصمت التاريخ، ويصاب النتاج الفني والأدبي بالشلل، ويتجمد الفكر في مكانه، ويتشوه العلم، ويخيل أن الروح الإنسانية ترزح تحت وطأة هجوم. فإذا كانت الكتب قناة الحضارة، فان المساس بها يعني العودة إلى البربرية. ومع ذلك فان إبادة كتب الفلسطينيين حدثت في زمن طرأت فيه تغييرات شاملة على أملاك حضارة مواطنين وأعداء في آن واحد، وفي الوقت الذي كانت الطريقة المفضلة على الاستعمار هي النهب لا الإبادة – سرقت أملاك الحضارة بمنهجية وشمول، لكن تم الحفاظ عليها جيدا في متاحف ومكاتب أوروبا– طوّر القرن العشرون أشكالا جديدة وفتاكة للتعامل مع الأملاك الحضارية. وامتازت هذه الأشكال بهدم منهجي للحضارة، والكتب والمكتبات. لم يكن هذا الهدم نتاجا غير مبرمج للحرب، للاحتلال والشراسة السياسية، وإنما كان جزءا لا يتجزأ منه.

كتبت رفكا كنوث «إن ما أسميه Libricide موجود بين الـ Genocide والـEthnocide. إن له صلة بهذين المصطلحين وهو يكملهما من خلال السياق الواسع للعنف المتطرف للقرن العشرين».

لقد جرت إبادة ٢٦٣١٥ كتابا ببطء شديد. وفي بداية حزيران العام ١٩٥٧ عبّر مدير قسم المستودعات لسلمون عن أسفه جراء عدم السير قدما في «إبادة الكتب العربية. . . . بالرغم عن أن التسوية مع المحاسب العام انتهت بشكل مبدئي، وكما أخبرتك فان بمقدورنا تغطية تكاليف العاملين في تصنيف الكتب. وفي غضون ذلك انتهت مناقصة المحاسب العام لبيع نفايات الورق ولذلك نستطيع السير قدما» (المصدر نفسه).

وفي السنوات التالية «اخترع» قسم المعارف والثقافة العربية قوائم طويلة باللغة العربية تحوي كتبا ينبغي إبادتها. وفيما يلي بعضها: «قصص عن نساء فانيات»، «التاريخ المصور للخط»، «الديك الفصيح»، «صديق التلميذ»، «موسوعة العصور الوسطى»، «صور أوروبية»، «العالم الجديد»، «كتاب الكشافة الفلسطينيين»، « التاريخ الجغرافي المصور» (المجلدان ١، ٢)، «ثلاثة أبطال مشهورين في التاريخ العربي» وهكذا دواليك، على امتداد صفحات كثيرة (المصدر نفسه). وقد تمت كتابة القوائم بترتيب مثالي على أوراق رسمية. وفي رأس الصفحة ظهر العنوان «دولة إسرائيل» وتحته الكلمات التالية: «قائمة بضائع غير صالحة للاستعمال».